

20 منظمة حقوقية تتهم مصر بتحويل سفاراتها إلى "أدوات قمع عابر للحدود"



الثلاثاء 9 سبتمبر 2025 03:00 م

أدانت 20 منظمة حقوقية بشدة ما وصفته بـ"التوظيف غير المسبوق للبعثات الدبلوماسية المصرية كأدوات للقمع العابر للحدود" ضد المتظاهرين السلميين في الخارج، مطالبة الحكومات المضيفة والأمم المتحدة بفتح تحقيقات عاجلة ومحاسبة المسؤولين واستند بيان مشترك أصدرته المنظمات الدولية والمصرية إلى فيديو مسرب منسوب لوزير الخارجية بدر عبد العاطي، يوجه فيه موظفي السفارات بالتعامل بعنف مع المحتجين، قائلًا "هاته من قفاه ودخله على جوه ويتكتف ويتجأب الشرطة" طلع عين أبوه".

وعبرت المنظمات عن صدمتها من ذلك التوجيه، مؤكدة أنه تُرجم إلى اعتداءات فعلية في عدة عواصم عالمية، مما يمثل تصعيدًا خطيرًا في استهداف المعارضين.

وسلط البيان الضوء في هذا السياق على حوادث موثقة تظهر تحول السفارات إلى مراكز عمليات للقمع، أبرزها في لاهاي حين رد موظفو السفارة على متظاهرين بالاعتداء اللفظي، وتزامن ذلك مع اعتقال أفراد من عائلاتهم داخل مصر، قبل أن يتطور الأمر إلى حشد موالين للنظام لمواجهة المحتجين وتهديدهم.

وعدت المنظمات ما حدث أمام السفارة المصرية في نيويورك مثالًا آخر على ذلك، حين قام أفراد أمن البعثة المصرية بسحب مواطنين أمريكيين قسرًا إلى داخل المبنى والاعتداء عليهما بالضرب بسلسلة معدنية قبل تسليمهما للشرطة، وفي لندن كذلك حين اعتمدت السلطات على "موالين حكوميين" للاعتداء الجسدي على النشطاء في الأماكن العامة بالقرب من مواقع الاحتجاج.

ولم يقتصر الأمر على اعتداءات الخارج، حسب البيان الذي أكد أن تلك الوقائع صاحبتها وقائع داخل مصر شملت اعتقال وإخفاء فرد من عائلة صحفي مصري بالمنفى قسرًا، انتقامًا من عمله خارج البلاد، كجزء من نمط أوسع يشمل حرمان العائلات من الخدمات القنصلية واستهدافهم ببرامج تجسس.

وأكدت المنظمات الموقعة أن هذه الأفعال تمثل انتهاكًا جسيمًا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، حيث يتم إساءة استخدام حصانة المبانى الدبلوماسية التي تهدف إلى حمايتها من التدخل الخارجي، لا لتحويلها إلى "أماكن احتجاز أو أدوات إكراه".

وضمت قائمة المنظمات الموقعة على البيان منظمات مصرية من بينها المنبر المصري لحقوق الإنسان والجمعية المصرية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومركز النديم ومؤسسة سيئاء لحقوق الإنسان ومنصة اللاجئين، إلى جانب منظمات دولية من بينها منظمة يورو ميد للحقوق EuroMed Rights، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

وطالبت المنظمات في ختام بيانها باتخاذ إجراءات دولية منسقة، تشمل تحقيقات مستقلة من قبل حكومات هولندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الوقائع التي جرت على أراضيها، إلى جانب اتخاذ إجراءات مساءلة تشمل إعلان الدول المضيفة للدبلوماسيين المسؤولين عن الاعتداءات "أشخاصًا غير مرغوب فيهم".

كما طالبت المنظمات بتدخل أممي، عبر دعوة المقرررين الخاصين في الأمم المتحدة للتحقيق في إساءة استخدام مصر للحصانة الدبلوماسية لارتكاب أعمال قمع، وإلزام الدول المضيفة بضمان سلامة المحتجين وقدرتهم على ممارسة حقوقهم دون ترهيب أو عنف من قبل الدبلوماسيين المصريين.

وفي أواخر يوليو الماضي، واجهت السفارات المصرية في عدد من الدول الأوروبية حملة احتجاجات ومحاولات لحصارها وإغلاقها، بدعوة مطالبة القاهرة بفتح معبر رفح على الحدود مع قطاع غزة وإيصال المساعدات للأهالي الذين يعانون من التجويع.